تقرير الأداء المالي والاقتصادي
النصف الأول 1442 - 1443هـ
Mid-Year Budget Performance Report
H1 of FY 2021

تقريـــــــر

الأداء المالـي والاقتصـادي

نصـف الســـنوي للعـام 2021م

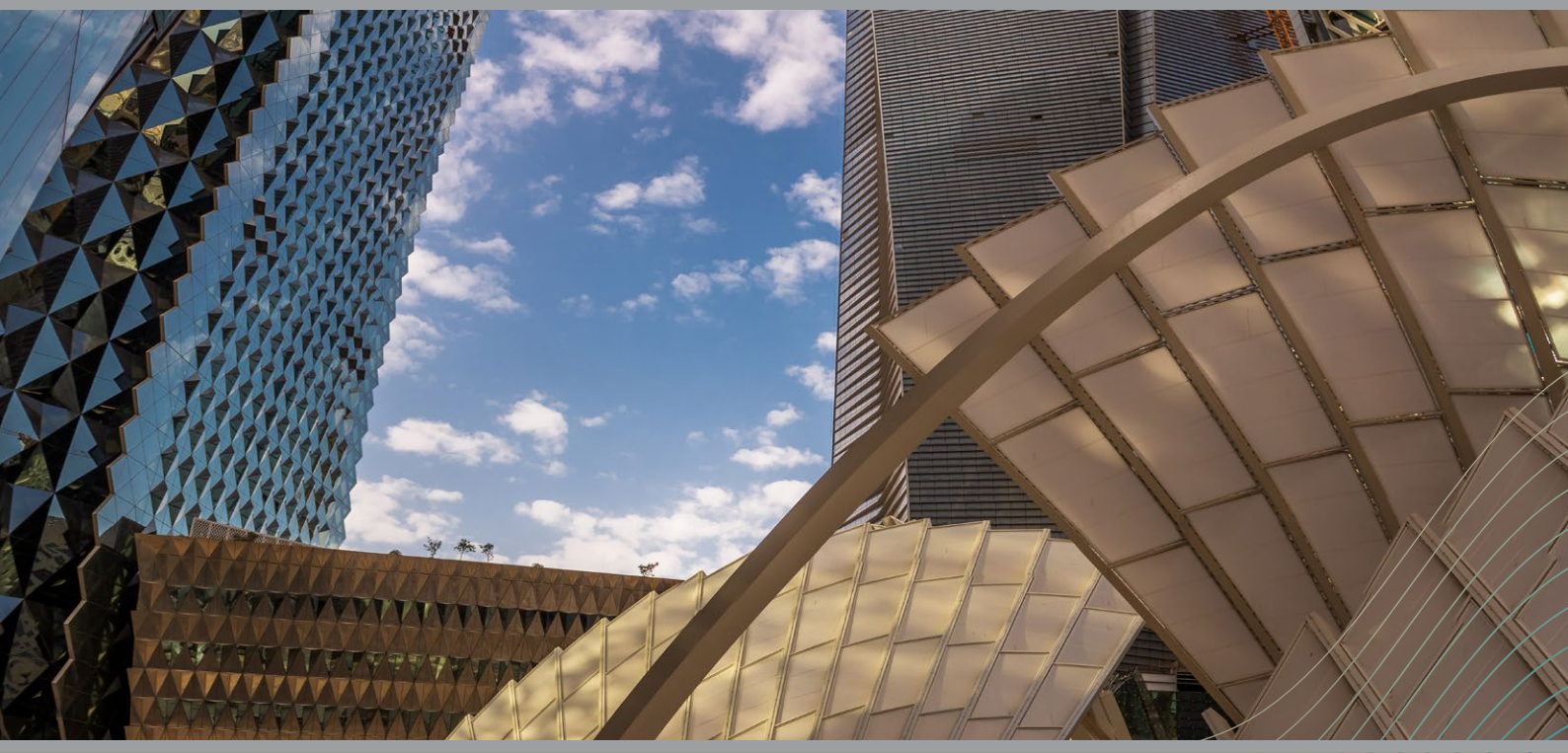

وزارة المـاليــة
Ministry of Finance

مقدمة	03
الملخص التنفيذي	04
تطورات الأداء الفعلي نصف السنوي والتقديرات المتوقعة للعام 2021م	07
أولاً: الاقتصاد الكلي	07
ثانياً: الإيرادات	11
ثالثاً: النفقات	14
رابعاً: العجز والدين والتمويل	17

مقدمة

تصدر وزارة المالية تقرير الأداء المالي والاقتصادي نصف السنوي للعام 2021م كأحد عناصر سياسة الحكومة في تطوير منهجية إعداد الميزانية العامة للدولة ووضعها في إطار مالي واقتصادي شامل. ويستعرض التقرير التطورات المختلفة التي أثرت على الأداء المالي والاقتصادي للمملكة خلال النصف الأول من العام والتقديرات حتى نهاية العام، إذ يتضمن التقرير عرض وتحليل أداء المالية العامة ومؤشرات الأداء الاقتصادي للنصف الأول من العام، كما يقدم تحديثًا وتحليلًا لتقديرات المالية العامة، وأبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي للعام 2021م في ضوء التطورات الراهنة محلياً ودولياً. علماً بأن التوقعات الواردة في التقرير أولية ومبنية على المعلومات المتاحة عند إعداد التقرير.

الملخص التنفيذي

شهد اقتصاد المملكة خلال النصف الأول من عام 2021م استعادة لمسار التعافي الاقتصادي وعودة بعض الأنشطة بمعدلات أعلى مقارنة بالنصف الثاني من العام الماضي، والذي بدوره انعكس بشكل إيجابي على الأداء المالي حيث انخفض عجز الميزانية مدعوماً بزيادة في الإيرادات النفطية وغير النفطية، ومع توقع استمرار التحسن في الأداء المالي والاقتصادي خلال النصف الثاني من هذا العام. مازال الاقتصاد العالمي يواجه العديد من التحديات خلال النصف الأول من العام الحالي؛ نتيجة استمرار تداعيات "كوفيد-19" وظهور السلالات المتحورة، مما ترتب عليه تطبيق بعض الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية وإعادة النظر في بعض الإجراءات حيال استمرارها أو إيقافها، وقد أثبتت المملكة فعالية الدور الذي قامت به لتخفيف هذه الآثار من خلال دعم ومساندة القطاع الخاص الذي بدوره ساعد على التعافي التدريجي للاقتصاد المحلي، مع الأخذ بالاعتبار التأثير الإيجابي المتراكم لسياسات ومبادرات التحفيز الاقتصادي التي طبقتها الحكومة منذ العام 2020م.

- توضح النتائج الفعلية للأداء خلال النصف الأول من العام المالي الحالي 2021م وجود مؤشرات تعافي جيدة، وبالنظر إلى أداء **الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي** فقد شهد نموّا إيجابيًا في النصف الأول من عام 2021م بمعدل 5.4% مدفوعًا بارتفاع أداء القطاع الخاص الذي سجل نموّا بمعدل 7.5% ليعود إلى مستويات أعلى مما قبل الجائحة، وهو ما يعكس التحسن في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بشكل عام.
- وفي ضوء التطورات الاقتصادية فمن المتوقع استمرار تحسن المؤشرات الاقتصادية لعام 2021م، حيث تشير التقديرات الأولية إلى نمو **الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي** بحوالي 4.2%.

- أما بالنسبة لأداء المالية العامة، فقد شهد النصف الأول من العام 2021م تطورات إيجابية على جانب الإيرادات نتيجة تحسن الأداء الاقتصادي وتنفيذ خطط الإنفاق المستهدفة، وقد سجل عجز الميزانية خلال النصف الأول من العام 2021م تحسنًا ملحوظًا في أدائه إذ بلغ نحو 12 مليار ريال مقارنة بعجز قدره 143 مليار ريال للفترة المماثلة من العام 2020م. ومن المتوقع أن تسجل الميزانية **عجزًا** بنهاية العام يعادل 85 مليار ريال (2.7% من الناتج المحلي الإجمالي) وهو أقل من العجز المقدر في الميزانية والبالغ حوالي 141 مليار ريال (4.9% من الناتج المحلي الإجمالي)، ويأتي ذلك استمرارًا لجهود الحكومة في تحقيق الضبط المالي وتعزيز القدرة المالية لمواجهة الصدمات المستقبلية.
- بلغ **إجمالي الإيرادات** الفعلية حتى شهر يونيو من العام الحالي 2021م حوالي 453 مليار ريال بارتفاع نسبته 38.9% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق وفي ظل الأداء الفعلي الإيجابي للنصف الأول من العام وكذلك توقع استمرار التحسن في أداء النشاط الاقتصادي، من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات لكامل العام حوالي 930 مليار ريال بارتفاع نسبته 9.5% مقارنة بالميزانية المعتمدة.
- بلغ **إجمالي النفقات** حتى منتصف العام 2021م نحو 465 مليار ريال، بانخفاض نسبته 0.9% أي بحوالي 4.4 مليار ريال مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ وبذلك يصل إجمالي ما تم إنفاقه حتى شهر يونيو 47% من إجمالي الميزانية المعتمدة.
- ومن المتوقع أن يبلغ **إجمالي النفقات** لعام 2021م حوالي 1,015 مليار ريال بارتفاع نسبته 2.6% عن الميزانية المعتمدة والبالغة نحو 990 مليار ريال وهو ما يشكل 32.7% من الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي ذلك لتعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى نفقات إضافية لمواجهة الجائحة على المستوى المحلي وكذلك المنح الدولية، وتبنّي سياسات أكثر ملائمة في الموازنة بين النمو والاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية، مع استمرار الجهود في رفع كفاءة الإنفاق وزيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص.
- بلغت الاحتياجات التمويلية حتى منتصف العام الحالي نحو 17 مليار ريال (لسداد أصل الدين وتمويل عجز الميزانية)، وقد تم تمويل هذه الاحتياجات من خلال إصدارات الصكوك والسندات المحلية والدولية ولم يتم استخدام الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي لسداد العجز.
- ووفقًا لخطة التمويل، من المتوقع أن يصل إجمالي التمويل عن طريق الإصدارات حوالي 124 مليار ريال لتمويل العجز المتوقع بـ 85 مليار ريال وسداد

أصل دين بـ 40.4 مليار ريال، وبذلك يبلغ رصيد الدين العام بنهاية العام الحالي حوالي 937 مليار ريال أي ما نسبته 30.2% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة أقل بنحو 2.3 نقطة مئوية عن العام الماضي مما يؤكد استمرار سياسات الحكومة في السيطرة على معدلات الدين العام وتحقيق مستهدفات التخطيط المالي على المدى المتوسط.

ملخص الأداء المالي في النصف الأول من عام 2021م
مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق

(مليار ريال)

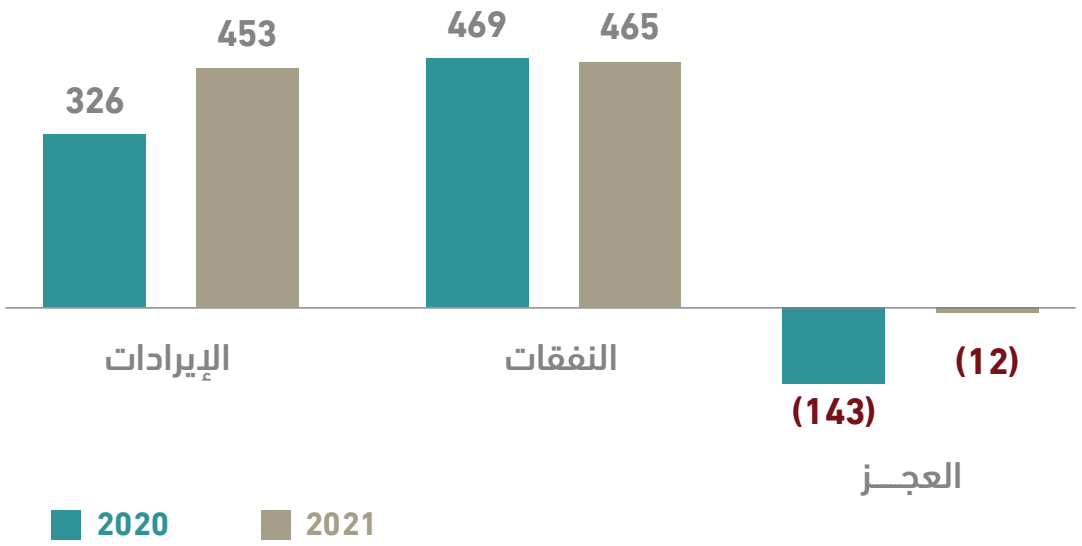

المصدر: وزارة المالية

ملخص الأداء المالي المتوقع لعام 2021م
مقارنة بالميزانية المعتمدة

(مليار ريال)

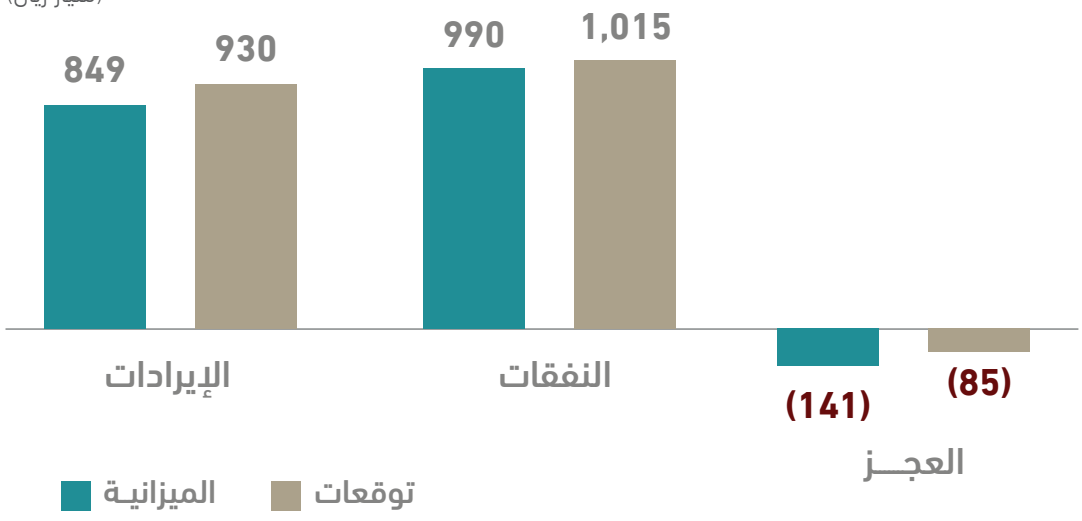

المصدر: وزارة المالية

تطورات الأداء الفعلي نصف السنوي والتقديرات المتوقعة للعام 2021م

أولاً: تطورات الاقتصاد المحلي

شهد اقتصاد المملكة مطلع العام 2019م تحسنًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وخاصة نمو الناتج المحلي غير النفطي، وذلك نتيجة الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد ورفع معدلات نموه من خلال تنفيذ العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية والهيكلية، إلا أن ما شهده الاقتصاد المحلي منذ منتصف شهر مارس من العام 2020م جراء تطورات الأزمة والإجراءات والتدابير الاحترازية الضرورية للحد من انتشار فيروس "كوفيد-19" ألقت بظلالها على الأداء الاقتصادي المحلي . إلا أن السياسات والمبادرات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحفيز الاقتصاد ومساندة القطاع الخاص أتاحت الفرصة لعودة النشاط الاقتصادي بشكل منتظم خلال الربع الثالث من العام 2020م مع استمرار تعافيه تدريجياً خلال النصف الثاني من العام 2020م وبشكل أفضل خلال النصف الأول من عام 2021م.

- شهد **القطاع غير النفطي** نموًا إيجابيًا على المستوى السنوي بمعدل 5.4%، مدفوعًا بارتفاع القطاع الخاص الذي سجل نموًا بمعدل 7.5% مقارنة بالنصف الأول من عام 2020م، مسجلاً بذلك عودة مستوياته إلى ما قبل الجائحة. كما أظهرت بيانات النصف الأول من العام الحالي 2021م نموًا في **جميع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية**؛ مما يعكس عودة الثقة لقطاع الأعمال نتيجة لرفع عدد من القيود وتخفيف الإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة "كوفيد-19".
- كما سجل **الإنفاق الاستهلاكي الخاص** خلال الربع الثاني من عام 2021م نمواً بمعدل 21.9% على أساس سنوي، وبمعدل 10.7% خلال النصف الأول من عام 2021م مقارنة بالنصف الأول من عام 2020م، معززًا دوره كأحد أهم المحركات الإيجابية للنمو في النصف الأول. وقد شهدت مؤشرات **الاستهلاك الخاص تعافيًا** خلال النصف الأول من

العام الحالي، من خلال **قيمة عمليات نقاط البيع** التي حققت نموًا منذ بداية العام وحتى شهر يونيو بنسبة 45.8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وهو ما يعكس زيادة معدلات الثقة في الاقتصاد.

- كما شهدت **مؤشرات الاستثمار الخاص** تعافيًا كبيرًا مما يعكس بشكل واضح تحسن أداء القطاع الخاص والدور التنموي الذي يقوم به صندوق الاستثمارات العامة والصناديق التنموية الأخرى في تعزيز إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي الذي حقق نموًا بنسبة 12.3% في النصف الأول من العام الحالي مدفوعًا بشكل رئيس بنمو القطاع غير النفطي الخاص. وأظهر **مؤشر مديري المشتريات** نموًا إيجابيًا في أعمال القطاع الخاص حيث بلغ المتوسط للمؤشر في النصف الأول من العام الحالي مستوى 55.4 نقطة مقارنة بمستوى 48.3 نقطة في الفترة المماثلة من العام السابق مسجلاً أعلى نمو في شهر يناير 2021م بـ 57.1 نقطة.
- وقد ارتفع **الرقم القياسي لأسعار المستهلك** (المؤشر الرئيس لمعدلات التضخم في المملكة) في النصف الأول من العام 2021م بنسبة 5.5% مقارنة بارتفاع قدره 1.0% لنفس الفترة من العام الماضي. في حين سجل معدل التضخم ارتفاعًا من شهر يناير وحتى يونيو 2021م بنسبة 0.3% في المتوسط أي بمعدلات أقل عند استبعاد أثر الأساس السنوي، كما واصل متوسط **المؤشر العام لأسعار الجملة** مساره التصاعدي خلال النصف الأول من عام 2021م مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليسجل ارتفاعًا بنسبة 12.1%، في حين شهد ارتفاعًا منذ يناير حتى يونيو 2021م بحوالي 8.6% مقارنة بانخفاض 3.8% لنفس الفترة من العام الماضي.
- كما أن معدلات الفائدة للإقراض بين البنوك السعودية لـ 3 أشهر (السايبور) ظلت خلال النصف الأول من العام 2021م دون تغيير، حيث تتراوح عند مستوى 92 نقطة أساس. وما زالت البنوك تتمتع بوفرة في السيولة التي قام البنك المركزي السعودي بضخها خلال العام الماضي من خلال حزم التحفيز، بالإضافة إلى استمرار معدل الفائدة القياسي "اللايبور" للإقراض بين البنوك لـ 3 أشهر عند مستويات منخفضة. وفيما يلي رسم بياني يوضح معدلات الفائدة خلال الفترة الماضية:

معدلات الفائدة بين البنوك السعودية (السايبور) مقارنة بمعدلات الفائدة بين البنوك العالمية (اللايبور) لمدة 3 أشهر

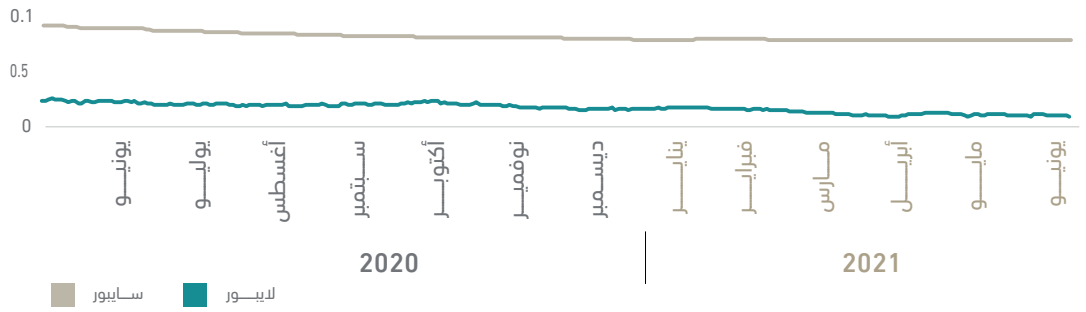

تقديرات المؤشرات الاقتصادية في عام 2021م

في ضوء التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية والتحديات التي يواجهها الاقتصاد ورغم استمرار التعافي من تداعيات أزمة "كوفيد-19"، من المُتوقع استمرار تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية في عام 2021م حيث تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 2.6% لعام 2021م، مدفوعًا بنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل 4.2%.

وتفترض تقديرات معدلات النمو خلال عام 2021م وعلى المدى المتوسط استمرار تعافي الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى مواصلة الحكومة تطبيق مبادراتها لتعزيز دور القطاع الخاص في المدى المتوسط ليكون المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي ودعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل برامج التمويل والضمانات الحكومية، وبالتزامن مع مواصلة الحكومة لتنفيذ الإجراءات لتحسين كفاءة الإنفاق وتعظيم الأثر المتوقع منه إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد من خلال برامج رؤية المملكة 2030، وتحسين بيئة الأعمال.

كذلك شهد الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر آفاق جديدة في عدد من القطاعات ومنها: الاتصالات والمعلومات، والتحول الرقمي، وقطاع السياحة، والثقافة والترفيه، وقطاع البنية التحتية للنقل، والخدمات اللوجستية، والصناعة. إضافة إلى تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في العديد من المسارات تحت مظلة برامج رؤية المملكة 2030م الأخرى (مثل: استراتيجية الاستثمار، وبرامج التخصيص، وبرنامج شريك) من خلال دعم وتمكين القطاع الخاص لقيادة الفرص الاستثمارية وخصخصة بعض

الأصول والخدمات الحكومية، والذي بدوره سيعزز من خفض تكاليف هذه الخدمات ويحسن من جودتها ويحقق عوائد متزايدة تدريجيًا خلال الفترة القادمة. بالإضافة إلى الدور الفاعل لصندوق الاستثمارات العامة والصناديق التنموية التي تهدف إلى دفع التنمية الاقتصادية وإدارة وتنمية أصول المملكة على المدى المتوسط والطويل ورفع مستويات الإنتاجية. وذلك بالتزامن مع افتراض تعافي الاقتصاد العالمي والأسواق الناشئة بوتيرة أسرع مما كان متوقع لها مع بداية الجائحة مما سينعكس إيجابًا على أسواق النفط والطلب العالمي وعلى القطاع النفطي في المملكة.

ومن المتوقع أن يشهد **مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك** انخفاضًا خلال النصف الثاني من العام 2021م وذلك لتلاشي أثر زيادة ضريبة القيمة المضافة. وفي ضوء هذه التطورات فمن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم حتى نهاية العام ليصل إلى حوالي 3.3% في المتوسط لإجمالي عام 2021م بافتراض تلاشي أثر بعض الإجراءات بنهاية النصف الأول من العام 2021م.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي **		توقعات*
	2019	2020	2021
المؤشرات الاقتصادية			
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	**0.3%**	**-4.1%**	**2.6%**
نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	3.3%	-2.3%	4.2%
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)	**2,974**	**2,625**	**3,102**
نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	0.8%	-11.7%	18.2%
التضخم	**-2.1%**	**3.4%**	**3.3%**

*توقعات أولية

** المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ثانياً: تطورات أداء الإيرادات وتوقعات نهاية العام

سجل إجمالي الإيرادات الفعلية حتى شهر يونيو من العام 2021م حوالي 453 مليار ريال، بارتفاع نسبته 38.9% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق؛ حيث ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 101.1% عن الفترة المماثلة نتيجة لمبادرات تخفيف الأثر المالي والاقتصادي على القطاع الخاص من تداعيات «كوفيد-19» خلال العام الماضي، إضافة للمبادرات السابق تنفيذها والتي بدورها ساهمت في تعزيز الإيرادات غير النفطية. ومن جهة أخرى ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 10.8% نتيجة تحسن أسعار النفط رغم انخفاض الإنتاج. ويُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2021م حوالي 930 مليار ريال بارتفاع نسبته 19% مقارنة بالعام السابق وبنسبة 9.5% مقارنة بالميزانية المقدرة؛ ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن وتعافي النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي.

وفيما يلي شرح لأداء أهم بنود الإيرادات الرئيسة وفقاً لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة (GFS 2014):

الضرائب

سجلت إيرادات الضرائب حتى شهر يونيو من العام 2021م نحو 163 مليار ريال وذلك بارتفاع نسبته 173.4% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ومن المتوقع أن تسجل **الإيرادات الضريبية** للعام 2021م حوالي 297 مليار ريال بارتفاع نسبته 15.4% عن المقدر في الميزانية نتيجة توقع استمرار التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي ويعود ذلك إلى:

ارتفاع إيرادات **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** حيث بلغت حوالي 10 مليار ريال للنصف الأول من العام مرتفعة بنسبة 99.6% عن العام السابق، ويعود ذلك للانخفاض الملحوظ في إيرادات هذا البند في العام السابق نتيجة تأجيل استحقاق دفع الإقرارات كمبادرة لدعم القطاع الخاص في ظل ظروف جائحة "كوفيد-19". ومن المُتوقع أن تصل

الضرائـب على الدخـل والأرباح والمكاسـب الرأسـمالية حوالـي 17 مليـار ريـال بنهايـة العـام مسـجلة ارتفـاع بنسـبة 29.5% مقارنـة بالميزانيـة.

كمـا سـجلت الإيـرادات مـن **الضرائـب على السـلع والخدمـات** نحو 122 مليـار ريال للنصـف الأول من العام، حيث ارتفعت بنسـبة 195.6% مقارنـة بالفتـرة المماثلـة مـن العـام السـابق، نتيجـة تطبيـق الحكومـة للمبـادرات التحفيزيـة فـي عـام 2020م بغـرض مسـاندة القطاع الخاص شـملت على بعـض الإعفاءات والتأجيـل فـي سـداد بعـض الضرائـب والتـي بدورهـا أثـرت علـى حصيلـة الإيـرادات خـلال النصـف الأول مـن العـام الماضـي. بالإضافـة إلـى أثـر رفـع نسـبة ضريبـة القيمـة المضافـة إلـى 15% والتحسـن الملحـوظ فـي النشـاط الاقتصـادي وارتفـاع مسـتويات الاسـتهلاك خـلال النصـف الأول مـن العام الحالـي مقارنة بالفتـرة المماثلـة مـن العـام الماضـي المتأثرة بالقيـود والتدابيـر الاحترازيـة. كمـا يُتوقـع أن يسـجل إجمالـي البنـد **بنهاية العـام** نحو 233 مليـار ريـال بنسـبة ارتفـاع 11.9% عـن المقدر فـي الميزانيـة؛ نتيجـة الأثـر الإيجابـي لتعافـي النشـاط الاقتصادي المتوقع، واسـتمرار تحسن مؤشـرات الاسـتهلاك والاسـتثمار.

وبالنسـبة **للضرائـب علـى التجـارة والمعامـلات الدوليـة** (الرسـوم الجمركيـة) فقـد بلغـت نحـو 8 مليـار ريـال للنصـف الأول مـن العـام مرتفعـة بنسـبة 6.7% عـن الفتـرة المماثلـة. كمـا تجـدر الإشـارة إلـى ارتفـاع إجمالي الواردات السـلعية خلال النصف الأول من العام الحالي 2021م بنسـبة 9.5% مقارنة بالفتـرة نفسـها مـن العـام السـابق بحسـب بيانـات الهيئـة العامـة للإحصـاء، ويأتـي ذلـك انعكاسًـا لارتفـاع معـدلات النمـو الاقتصادي خـلال النصـف الأول مـن هـذا العـام. ويُتوقع أن تبلـغ **إيـرادات هـذا البنـد بنهايـة العـام** نحـو 17 مليـار ريال في العـام 2021م مرتفعة عـن المقـدر فـي الميزانية بنسـبة 1.9% نتيجة تحسـن النشـاط الاقتصـادي وعـودة حركـة التجـارة العالميـة، بالإضافـة إلـى الأثـر الكامل لزيادة الرسـوم الجمركية على عدد من السـلع فـي يونيـو مـن العـام 2020م.

كمـا سـجلت **إيـرادات الضرائـب الأخـرى (منهـا: الـزكاة)** حوالـي 23 مليـار ريـال بارتفاع نسـبته 316.9% مقارنـة بالفتـرة نفسـها مـن العـام السـابق، وذلـك بسـبب تأجيـل تقديـم الإقـرارات الزكويـة كمبـادرة لدعـم القطـاع الخـاص في ظـل الجائحـة في العـام الماضي. كمـا تجـدر الإشـارة أن جـزء كبيـر مـن إيـرادات هـذا البنـد يتـم تحصيلها خـلال النصـف الأول مـن العـام. فمـن المُتوقـع أن تسـجل نحو 29 مليـار ريـال بنسـبة ارتفـاع تصـل إلـى 59.4% مقارنـةً بالمقـدّر فـي الميزانيـة؛ ويعـزى ذلـك إلى تحسـن النشـاط الاقتصادي عـن المتوقع بالإضافـة إلـى تحصيـل مبالـغ غيـر متكـررة.

الإيرادات الأخرى

بلـغ إجمالـي الإيـرادات الأخرى حتـى نهاية شـهر يونيـو مـن العـام 2021م حوالـي 290 مليـار ريـال بارتفاع نسـبته 8.8% مقارنة بالفترة نفسـها مـن العـام السـابق، ويعـود السـبب إلـى ارتفـاع الإيـرادات النفطيـة التـي سـجلت حوالـي 249 مليـار ريـال حتـى نهايـة شـهر يونيـو مـن العـام الحالـي بنسـبة نمـو 10.8% مقارنـة بالفتـرة المماثلـة مـن العـام السـابق؛ نتيجـة التحسـن الملحـوظ فـي أسـعار النفـط للعـام الحالـي. حيث بلغ متوسـط أسـعار نفط برنـت حتـى شـهر يونيو مـن العـام الحالي نحو 64.9 دولار للبرميـل مقارنـة بحوالـي 40.2 دولار للبرميـل خـلال الفترة نفسـها مـن العام السـابق، كمـا بلـغ متوسـط إنتـاج النفـط 8.5 مليـون برميـل يوميـاً حتـى شـهر يونيـو بتراجع نسـبته 10.9% عـن العـام الماضـي نتيجـة التـزام المملكـة بالخفـض الطوعـي للإنتـاج لدعـم اسـتقرار أسـعار النفـط. يُتوقـع أن تبلـغ **الإيرادات الأخرى** للعـام 2021م حوالي 633 مليـار ريال مرتفعة بنحـو 7% مقارنةً بتقديراتها فـي الميزانيـة، وتجـدر الإشـارة أن التقديـرات للإيـرادات الأخـرى لا تشـمل علـى تحصيل أي أرباح اسـتثنائية من اسـتثمارات الحكومة خلال العام.

ثالثاً: تطورات أداء النفقات وتوقعات نهاية العام

بلغ **إجمالي النفقات** حتى منتصف عام 2021م نحو 465 مليار ريال، بانخفاض نسبته 0.9% (4.4 مليار ريال) مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق. وبذلك يصل إجمالي ما تم إنفاقه حتى شهر يونيو إلى 47% من إجمالي الميزانية المعتمدة. ويعود ذلك إلى الانخفاض بالنفقات الرأسمالية بنسبة 35.8% (20.6 مليار ريال) وارتفاع النفقات التشغيلية بنسبة 3.9% (16.1 مليار ريال) مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. ومن المتوقع ارتفاع إجمالي النفقات للعام 2021م بنسبة 2.6% عن الميزانية المعتمدة ليصل إلى 1,015 مليار ريال، ويأتي ذلك لتعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والخدمات الأساسية والطارئة لمواجهة الجائحة على المستوى الوطني وكذلك الصعيد الدولي، مع الاستمرار في جهود رفع كفاءة الإنفاق وزيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من توقع ارتفاع النفقات عن المعتمد لها في بداية العام، إلا أن النفقات المتوقعة لهذا العام أقل بحوالي 60 مليار ريال مقارنة بالأداء الفعلي للعام السابق مدعومة بانخفاض النفقات الاستثنائية خلال العام الماضي.

النفقات التشغيلية

بلغ إجمالي **النفقات التشغيلية** حتى منتصف العام الحالي نحو 428 مليار ريال، بارتفاع نسبته 3.9% (16.1 مليار ريال) مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع الإنفاق على باب **المنافع الاجتماعية** بنسبة 51.2% (14.1 مليار ريال)، بالإضافة إلى ارتفاع **المنح** بنسبة 35.9% (0.8 مليار ريال) ويأتي ذلك نتيجة لدور المملكة المستمر في مساعدة الدول لمواجهة الجائحة. في المقابل انخفض الإنفاق على باب **تعويضات العاملين** بنسبة 1.4% (3.5 مليار ريال) بسبب توقف بدل غلاء المعيشة وذلك بدءاً من شهر يونيو من العام 2020م.

بينما ارتفع الإنفاق على **السلع والخدمات** بنسبة 18.1% (11.2 مليار ريال) مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، نتيجة ارتفاع الصرف على النفقات التشغيلية

والصيانة وذلك بسبب تأثر النصف الأول من العام الماضي بالعمل عن بعد.

من المتوقع أن تبلغ **النفقات التشغيلية لكامل العام** حوالي 903 مليار ريال مرتفعة عن الميزانية المعتمدة بحوالي 1.5% (13.7 مليار ريال). حيث يتوقع أن يبلغ إجمالي باب **تعويضات العاملين** 497 مليار ريال بارتفاع بحوالي 1.1% (5.5 مليار ريال) عن المعتمد. ومن المتوقع أن تبلغ **نفقات التمويل** 29 مليار ريال منخفضة بحوالي 22.5% (8.4 مليار ريال) عن التقديرات بداية العام؛ وذلك نتيجة انخفاض أسعار الفائدة.

ومن ناحية أخرى يتوقع أن يرتفع الإنفاق على باب **السلع والخدمات** بنسبة 3.5% (6.7 مليار ريال)، والذي يشمل النفقات التشغيلية والنفقات الطبية.

وكذلك من المتوقع ارتفاع باب **المنح** عن الاعتماد المخصص له بنسبة تزيد عن 100% (4.1 مليار ريال)؛ ويأتي ذلك نتيجة للدور الأصيل للمملكة في مساعدة الدول لمواجهة الجائحة. إضافةً إلى ارتفاع باب **المنافع الاجتماعية** بنسبة 6.4% (4.0 مليار ريال)؛ وذلك بسبب واستمرار الإنفاق على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية التي تستهدف الأسر والأفراد المستحقين.

النفقات الرأسمالية

بلغ إجمالي **النفقات الرأسمالية** حتى منتصف العام 2021م نحو 37 مليار ريال، بانخفاض نسبته 35.8% (20.6 مليار ريال) مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. يعود هذا الانخفاض نتيجة زيادة مشاركة القطاع الخاص وصندوق الاستثمارات العامة في المشاريع الرأسمالية وانتهاء عدد كبير من المشاريع الحكومية. أدت تطورات المالية العامة منذ بداية العام إلى مراجعة **النفقات الرأسمالية** وتبني سياسات أكثر ملائمة في الموازنة بين النمو والاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية حيث من المتوقع أن تبلغ بنهاية العام 2021م حوالي 112 مليار ريال مرتفعة عن المعتمد لها بداية العام بنسبة 11.6% (11.7 مليار ريال)؛ نتيجة تطورات تنفيذ مشاريع تحقيق رؤية المملكة 2030.

الإنفاق على مستوى القطاعات

حسب الأداء الفعلي منذ بداية العام ارتفع الإنفاق على **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية** نتيجة لارتفاع الصرف من الميزانية على النفقات الطبية المرتبطة باللقاحات، بالإضافة إلى استمرار الإنفاق على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية التي تستهدف الأسر والأفراد المستحقين؛ حيث بلغ المنصرف الفعلي 92 مليار ريال حتى منتصف العام مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق (ارتفاع بنسبة 20.2%).

كذلك ارتفع الإنفاق على **قطاع الموارد الاقتصادية** ليصل المنصرف على هذا القطاع إلى 27 مليار ريال (ارتفاع بنسبة 9.1%). بينما انخفض الإنفاق على كلٍ من **قطاع الخدمات البلدية، وقطاع التجهيزات الأساسية والنقل، وقطاع الأمن والمناطق الإدارية** بنسبة 24.6% و 19.0% و 8.6% على التوالي.

هذا ومن المتوقع أن يبلغ الصرف على **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية** 191 مليار ريال بارتفاع نسبته 9.2% (16.2 مليار ريال) عن المعتمد، بالإضافة إلى ارتفاع الصرف على **القطاع العسكري** ليصل إلى 190 مليار ريال أي ما نسبته 8.7% (15.3 مليار ريال) عن المعتمد له بداية العام، في المقابل من المتوقع انخفاض الصرف على **البنود العامة** ليصل إلى 131 مليار ريال وذلك بتراجع بنحو 13.2% (19.9 مليار ريال) عن المعتمد.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

القطاع	الميزانية المعتمدة 2021	المنصرف الفعلي للنصف الأول 2021	نسبة المنصرف من الميزانية	توقعات 2021	نسبة التغير % (الميزانية المعتمدة 2021 - توقعات 2021)
الإدارة العامة	34	15	44.3%	33	-0.7%
العسكري	175	94	53.6%	190	8.7%
الأمن والمناطق الإدارية	101	46	45.3%	99	-1.7%
الخدمات البلدية	51	14	28.1%	50	-1.9%
التعليم	186	91	49.1%	191	2.9%
الصحة والتنمية الاجتماعية	175	92	52.6%	191	9.2%
الموارد الاقتصادية	72	27	37.5%	82	12.9%
التجهيزات الأساسية والنقل	46	22	48.3%	48	4.3%
البنود العامة	151	64	42.4%	131	-13.2%
المجموع	**990**	**465**	**47.0%**	**1,015**	**2.6%**

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

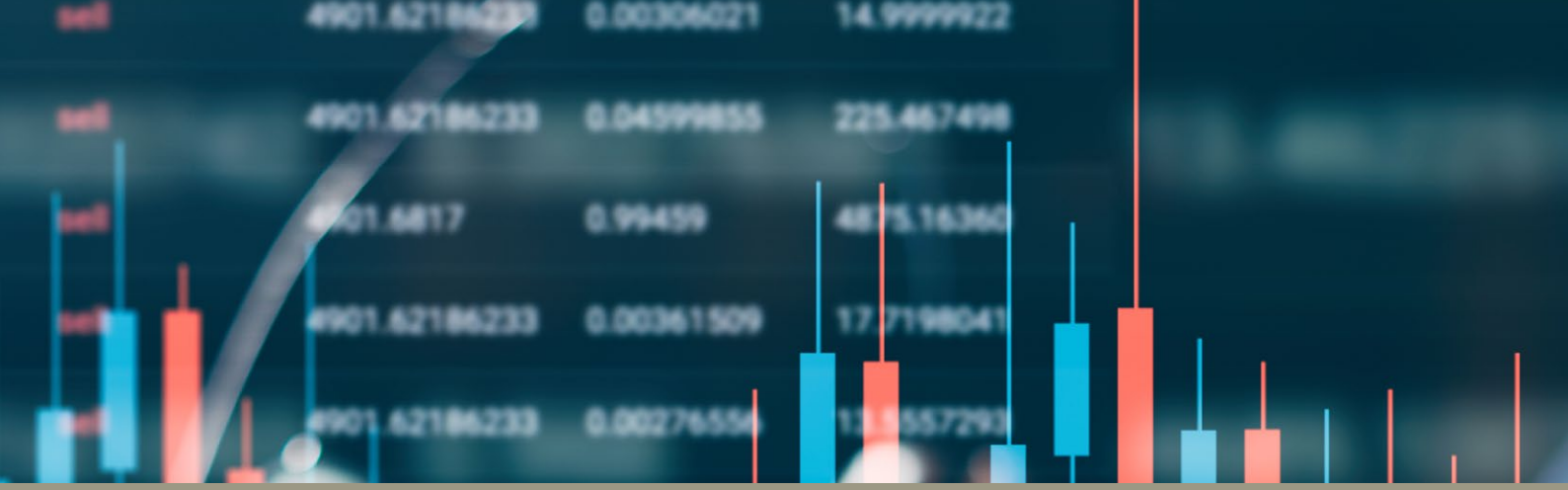

رابعاً: تطورات أداء العجز والدين والتمويل وتوقعات نهاية العام

سجل عجز الميزانية خلال النصف الأول من العام 2021م نحو 12 مليار ريال مقارنة بعجز بلغ 143 مليار ريال للفترة المماثلة من العام 2020م ويعود ذلك إلى تحسن مستوى الإيرادات النفطية وغير النفطية وانخفاض إجمالي النفقات، حيث يأتي ذلك ضمن إطار جهود الحكومة في رفع كفاءة إدارة المالية العامة.

عجز الميزانية للنصف الأول من العام 2021م
مقارنة بنفس الفترة للعام 2020م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

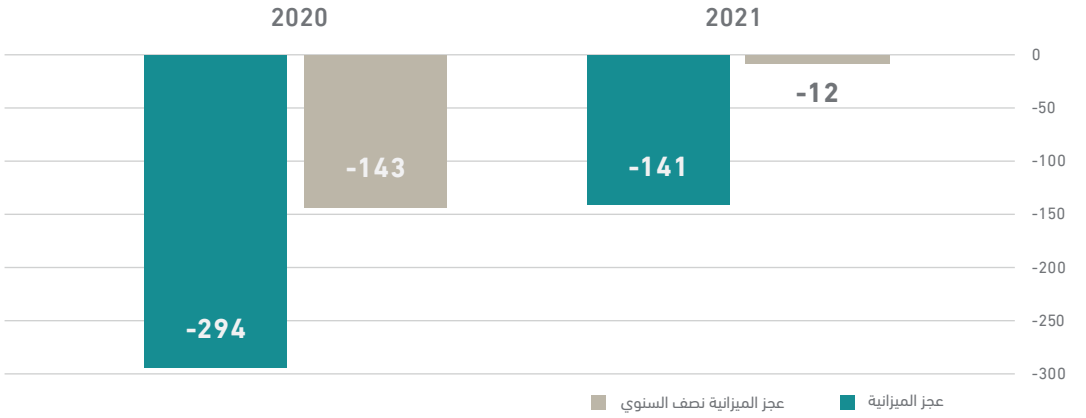

المصدر: وزارة المالية

بلغت الإصدارات الحكومية خلال النصف الأول من العام نحو 74 مليار ريال منها إصدارات محلية بلغت قيمتها 37 مليار ريال ومنها إصدارات خارجية بلغت قيمتها 37 مليار ريال، وتجدر الإشارة إلى أنه تم سداد أصل الدين منها بقيمة 5 مليار ريال. وبذلك بلغ رصيد الدين العام حوالي 923 مليار ريال بنهاية النصف الأول من العام 2021م مقارنة برصيد بلغ نحو 820 مليار ريال لنفس الفترة في العام 2020م.

وبلغ متوسط أسعار الفائدة على السندات والصكوك التي تم إصدارها خلال النصف الأول من العام حوالي 2.03%، بينما بلغ متوسط أسعار الفائدة للسندات والصكوك التي تم إصدارها خلال النصف الأول من عام 2020م حوالي 3.20%، حيث تراجع معدل الإقراض بين البنوك السعودية لـ 3 أشهر (السايبور) ليصل إلى ما يقارب 0.79%، بنهاية شهر يونيو 2021م مقابل حوالي 0.98%، عند نفس الفترة العام الماضي. أتى هذا التراجع

في معدلات الإقراض نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة منذ العام 2020م كخطوة استثنائية لدعم الاقتصاد أثناء جائحة "كوفيد-19"، واستمرت عند تلك المستويات المنخفضة حتى النصف الأول من العام الحالي.

في ضوء ما شهده النصف الأول من العام المالي 2021م من تحسن في أداء الإيرادات النفطية وغير النفطية وبالتالي انخفاض العجز عن المقدر له، تشير التقديرات المحدثة إلى انخفاض العجز ليسجل بنهاية العام 85 مليار ريال (2.7% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 141 مليار ريال في تقديرات الميزانية (4.9% من الناتج المحلي الإجمالي)، وبذلك يصل إجمالي الاحتياجات التمويلية بنهاية العام إلى ما يقارب 135 مليار ريال (تمويل عجز الميزانية وسداد أصل الدين وكذلك دعم لحزم تحفيز القطاع الخاص).

هذا ومن المتوقع أن تبلغ إجمالي الإصدارات لكامل العام ما يعادل 124 مليار ريال. حيث تم إصدار سندات وصكوك وقروض بقيمة 74 مليار ريال حتى منتصف هذا العام، ومن المتوقع أن يتم إصدار ما يعادل 50 مليار ريال من الديون خلال النصف الثاني من العام 2021 م. وتبعًا لذلك، من المتوقع أن يبلغ إجمالي رصيد الدين العام 937 مليار ريال بنهاية العام الحالي أي ما نسبته 30.2 % من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بانخفاض عن النسبة المقدرة في الميزانية والتي تعادل 32.7%.

كما يُتوقع أن يتم السحب من رصيد الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي نحو 9 مليار ريال لحزم تحفيز القطاع الخاص، وبذلك يسجل إجمالي الاحتياطي الحكومي بنهاية العام 2021م حوالي 350 مليار ريال (11.3% من الناتج المحلي الإجمالي). وهو أعلى من مستوى الاحتياطي المستهدف في الميزانية عند 280 مليار ريال، بسبب انخفاض إجمالي الاحتياجات التمويلية عن المقدر لها.

ويوضح الشكل البياني التالي **تطورات حجم الدين العام الفعلية والمتوقعة لعام 2021م مقارنة بتقديرات الميزانية.**

تطورات حجم الدين العام الفعلية والمقدرة لعام 2021م

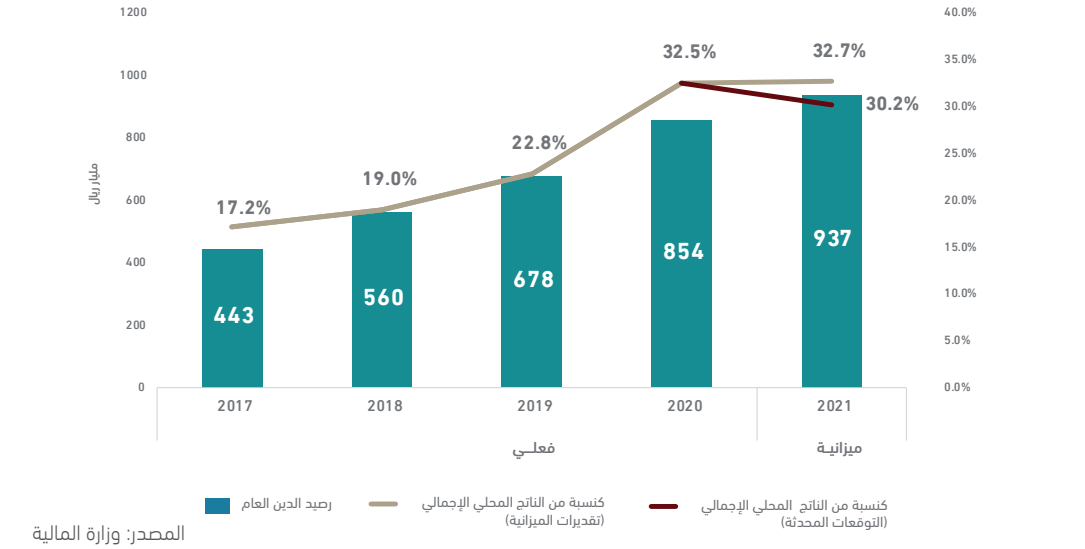

المصدر: وزارة المالية

تطورات أداء المالية العامة (نصف السنوي)

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	يناير - يونيو 2020	يناير - يونيو 2021	التغير السنوي
الإيرادات			
إجمالي الإيرادات	**326**	**453**	**39%**
الضرائب	**60**	**163**	**173%**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	5	10	100%
الضرائب على السلع والخدمات	41	122	196%
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	8	8	7%
ضرائب أخرى	5	23	317%
الإيرادات الأخرى	**266**	**290**	**9%**
النفقـات			
إجمالي النفقات	**469**	**465**	**-1%**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**412**	**428**	**4%**
تعويضات العاملين	249	246	-1%
السلع والخدمات	62	73	18%
نفقات تمويل	11	13	15%
الإعانات	13	10	-28%
المنح	2	3	36%
المنافع الاجتماعية	28	42	51%
مصروفات أخرى	46	41	-10%
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**57**	**37**	**-36%**
عجز الميزانية			
عجز الميزانية	**-143**	**-12**	**-**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	-5.5%	-0.4%	-
الدين والأصول			
الدين العام	**820**	**923**	**13%**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	31.2%	29.7%	-
الاحتياطيات الحكومية	**420**	**355**	**-**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	16.0%	11.5%	-

المصدر: وزارة المالية

*** الناتج المحلي الإجمالي المحدث لعام 2021م**

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

ملخص الأداء المالي المتوقع لعام 2021م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2020	ميزانية 2021	توقعات* 2021	التغير (ميزانية-توقعات)
الإيرادات				
إجمالي الإيرادات	**782**	**849**	**930**	**9.5%**
الضرائب	**226**	**257**	**297**	**15.4%**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	18	13	17	29.5%
الضرائب على السلع والخدمات	163	209	233	11.9%
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	18	17	17	1.9%
ضرائب أخرى	27	18	29	59.4%
الإيرادات الأخرى	**555**	**592**	**633**	**7.0%**
النفقات				
إجمالي النفقات	**1,076**	**990**	**1,015**	**2.6%**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**921**	**889**	**903**	**1.5%**
تعويضات العاملين	495	491	497	1.1%
السلع والخدمات	203	192	199	3.5%
نفقات تمويل	24	37	29	-22.5%
الإعانات	28	22	23	1.7%
المنح	4	0	5	985.0%
المنافع الاجتماعية	69	63	67	6.4%
مصروفات أخرى	97	83	85	1.6%
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**155**	**101**	**112**	**11.6%**
عجز الميزانية				
عجز الميزانية	**-294**	**-141**	**-85**	**-**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**-11.2%**	**-4.9%**	**-2.7%**	**-**
الديــن والأصــول				
الديــن العــام	**854**	**937**	**937**	**0.0%**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	32.5%	32.7%	30.2%	-
الاحتياطيات الحكومية	**359**	**280**	**350**	**-**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	13.7%	9.8%	11.3%	-

المصدر: وزارة المالية

* توقعات أولية لوزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

وزارة المالية

Ministry of Finance